

Document: EB 2012/105/R.30  
Agenda: 12(a)  
Date: 2 April 2012  
Distribution: Public  
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

## تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

**Ruth Farrant**

المراقب المالي ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281  
البريد الإلكتروني: [r.farrant@ifad.org](mailto:r.farrant@ifad.org)

**Conrad Lesa**

مدير المحاسبة والإبلاغ المالي  
شعبة المراقب والخدمات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281  
البريد الإلكتروني: [c.lesa@ifad.org](mailto:c.lesa@ifad.org)

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة بعد المائة

روما، 3-4 أبريل/نيسان 2012

للاستعراض

## تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والعشرين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها في اجتماعها الثاني والعشرين بعد المائة المنعقد في 23 مارس/آذار 2012.

### اعتماد جدول الأعمال

2- تم تعديل جدول الأعمال ليتضمن التغييرات التالية:

- شطب البندين 8(ب) تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق و8(و) تقرير عن حافطة استثمارات الصندوق للشهرين الأولين من عام 2012 بسبب عدم استلام أعضاء اللجنة للوثيقتين المذكورتين قبل الاجتماع. وسيتم عرض هاتين الوثيقتين على المجلس التنفيذي مباشرة للعلم. وقد عبرت اللجنة عن أسفها لعدم توفر هاتين الوثيقتين وشجعت الإدارة على توفير جميع الوثائق في الوقت المحدد لها في المستقبل.
- إدراج بندين تحت مسائل أخرى وهما استعراض وثيقة المجلس التنفيذي المعنونة "ترتيبات استضافة الآلية العالمية" (EB 2012/105/R.44) والتبعات المالية المحتملة لها، والسياسة الخاصة بالأماكن المخصصة لوقوف السيارات في مقر الصندوق.

### محاضر الاجتماع الحادي والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على محاضر الاجتماع بدون أي تعليق من الأعضاء.

استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة على الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجعين الخارجيين، إذا اقتضى الأمر).

4- عرضت إدارة الصندوق القوائم المالية على لجنة مراجعة الحسابات مسطرة الضوء على العوامل الرئيسية التي أثرت على الوضع المالي للصندوق، وأبلغت عن النتائج المالية للسنة المالية 2011.

5- وقد بُلغت اللجنة بزيادة التزامات القروض والمنح في الفترة المبلغ عنها، والتي شهدت ارتفاعا قياسيا لتصل إلى 987.2 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الموافق عليها، محققة نموا قدره 15 في المائة خلال عام 2010. وكان لزيادة برنامج العمل أثر على التكاليف الإجمالية للصندوق، وبخاصة على الأتعاب الاستشارية. كذلك فقد ارتفع عدد المشروعات قيد التنفيذ. وتم احتواء تكاليف زيادة الموظفين في المكاتب القطرية من خلال تطبيق شروط التعويضات المحلية والتي هي أقل بكثير مما هو الحال عليه في مقر الصندوق. وقد أبلغت اللجنة أيضا بالأثر الإجمالي لتقلبات سعر الصرف على تكاليف الموظفين التي ازدادت أساسا بسبب عنصر تسوية مقر العمل للموظفين من الفئة المهنية، ومدفوعات الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة، واستحقاقات إنهاء خدمة موظفي الخدمات العامة، والتي سجلت في العام الذي سبقه رصيذا ساليا.

- 6- بالنسبة للوضع التمويلي، فقد تم إبلاغ اللجنة بالتقليص النسبي للمساهمات الإجمالية للأوراق المالية مقارنة بالعام 2010. وكان هذا التوجه متوقعا بسبب توقيت تدفقات وثائق المساهمة في التجديد الثامن للموارد التي تم إيداع معظمها عامي 2009 و 2010. أما المساهمات التي تم استلامها بالفعل للتجديد التاسع للموارد فكانت بحدود 5.65 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2011.
- 7- ومع ارتفاع وسطي أسعار الفائدة مقارنة بعام 2010، فقد سجل الصندوق زيادة في عائد الفوائد من كل من استثماراته ومن حافظة قروضه. وقد تم لفت انتباه اللجنة أيضا إلى قائمة من القوائم المالية التي تمثل رصيد الصندوق بالقيم الاسمية بالدولار الأمريكي وبوحدات حقوق السحب الخاصة. وتوفر هذه القائمة المالية صورة أكثر تبسيطا للوضع المالي للصندوق بدون تأثيرات التعديلات المحاسبية.
- 8- وتظهر النتائج التشغيلية المالية العامة، كما هي واردة في القائمة الموحدة للعائد الإجمالي، عجزا إجماليا بما يعادل 157 مليون دولار أمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النفقات عن العوائد قبل إجراء تعديل القيمة العادلة بما قيمته 60.5 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى الخسائر غير المحققة على تحركات سعر الصرف بما يعادل 64.5 مليون دولار أمريكي وتعديل القيمة العادلة (أي صافي القيمة الحالية) تحت حافظة القروض والبالغ 33.7 مليون دولار أمريكي.
- 9- كذلك أبلغت إدارة الصندوق لجنة مراجعة الحسابات بالقسم الجديد في وثيقة القوائم المالية، وهو تقرير تصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، وقد تم تذكير اللجنة بنجاح هذه المبادرة التي تم الإبلاغ عن المعالم البارزة فيها منذ أبريل/نيسان 2010.
- 10- وأعرب أعضاء اللجنة عن رضاهم على جودة عرض القوائم المالية، ورحبوا بتصديق الإدارة على الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. بالإضافة إلى ذلك، طلب الأعضاء إيضاحات عن محتويات جداول تحركات القروض، وفيما لو كان لدى الصندوق سندات حكومية في الاقتصادات النامية والناشئة، وإيضاحات حول تحركات الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق عن العام الماضي.
- 11- وطلب الأعضاء أيضا أن يجري في المستقبل تقسيم لتكاليف الموظفين لتحديد أثر تحركات سعر الصرف، وزيادة عدد الموظفين والتعديلات المدخلة على الرواتب. كذلك طلب أعضاء اللجنة معلومات عن الترابط بين مستويات التوظيف (أي عدد الأشخاص) وتكاليف الموظفين؛ وعدد المستشارين الذين عملوا في الصندوق عام 2011؛ وعرض محاسبة التخفيف من عبء الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في قوائم العوائد؛ ومحاسبة إطار القدرة على تحمل الديون وكيف تتم معالجة هذا المبلغ في قائمة العوائد؛ وتركيبية العائد من القروض؛ وإيضاح عن العجز المسجل الذي ازداد عما كان عليه في السنة التي سبقتها.
- 12- وقد أوضحت الإدارة فيما يخص محتوى جداول تحركات القروض بأن المبالغ تتعلق فقط بالقروض ولا تتضمن منحا. وتم إعلام اللجنة بأن الصندوق لديه حافظة تتضمن سندات حكومية عالية الجودة للغاية وأنه استفاد من ذلك على مدى العام. وفي معرض إيضاح قضية العجز تم تذكير اللجنة بأن الصندوق ليس بالكيان الذي يسعى إلى تحقيق الربح، وإنما الهدف منه هو دعم المشروعات التي يتم تمويلها بالقروض والمنح المحولة من خلال البلدان. وفي البداية، كان المقصود من عائد الاستثمارات هو تلبية التكاليف

التشغيلية، حتى وإن كانت العوائد الأقل تعني تكاليف لم تتم تغطيتها بالكامل. والمقصود بنموذج عمل الصندوق هو ضمان توفر السيولة لتلبية التزامات واحتياجات الصرف.

13- وأوضحت الإدارة أن الدخل من إعادة سداد القروض يتضمن فقط مكون الفائدة وسداد أصول القروض التي تظهر في قوائم التدفقات النقدية. ورصد الصندوق وتابع بشكل نشط وضع متأخرات سداد القروض. وفيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد تم إبلاغ اللجنة بأن عملية تخفيف أعباء الديون وكيفية ارتباطها بمعاملة محاسبية تنعكس في القوائم المالية. كذلك فقد تم تذكير اللجنة بالأحكام الواردة في اتفاقية إنشاء الصندوق والتي كان المقصود بها حماية قدرة الصندوق على البقاء على المدى الطويل من خلال إيجاد وضع نسب محددة للقروض والمنح تحقق هذا الهدف. ولكن الوضع تغير مع بروز المنح التي تستند إلى إطار القدرة على تحمل الديون.

14- وعلى ضوء الأهمية المالية لإطار القدرة على تحمل الديون، قررت لجنة مراجعة الحسابات مناقشة موضوع إطار القدرة على تحمل الديون بصورة أوسع في اجتماعها المقبل، وطلبت من الإدارة الإعداد لمثل هذا النقاش. علاوة على ذلك، فإن اللجنة ستنتظر أيضا في المضامين المالية للمنح وآفاق استدامتها على المدى المتوسط.

15- وتم الطلب من إدارة الصندوق إعلام اللجنة بأية قضايا غير اعتيادية أو غير متوقعة مما قد يؤثر على النتائج المالية المبلغ عنها لهذا العام. واستجابة لهذا الطلب، قالت الإدارة بأن العائد على حافظة الاستثمارات كان أعلى مما هو متوقع وأن عدد البلدان التي هي ليست في وضع الاستحقاق قد تقلص.

16- تمت دعوة المراجع الخارجي، وهو شركة PricewaterhouseCoopers، للإدلاء بعرض عن نتائج عملية مراجعة القوائم المالية لعام 2011. وأبلغ الشريك المراجع للجنة بأن المراجعة كانت سلسلة وأن الشركة بصدد إصدار رأي قاطع بشأن المراجعة، وأنه ليس هناك تغييرات ذات قيمة سواء في العملية أو في النهج المتبع في السنوات الماضية. وحدد المراجع الخارجي مسؤولياته بالإضافة إلى مسؤوليات إدارة الصندوق، وأعلمت اللجنة بأن دور المراجع الخارجي يتمثل في جزء منه في مساعدة لجنة مراجعة الحسابات على الاضطلاع بمسؤولياتها في التسيير والامتثال لما يقوم به الصندوق. علاوة على ذلك، وكما كان الحال عليه في السنوات الماضية، فسوف يوفر المراجع الخارجي رسالة توصية لتحسين الضوابط الداخلية. وحدد المراجع الخارجي بصورة إضافية طبيعة عمله وأكد على أنه ليست هناك قضايا جديدة بالنسبة للضوابط الداخلية هذا العام، وأن البندين المحددين في التقرير المتعلقين بالنظام هما بندان معروضان للتوصية من السنة الماضية. وخلال عام 2011 لم يطلب من المراجع الخارجي الانخراط في أي نشاط لمراجعة الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. وهكذا وفي سياق هذه القوائم المالية، هنالك فقط تصديق الإدارة على الضوابط الداخلية. وسوف يتم توفير رأي مراجعة للقوائم المالية لعام 2012 من قبل مراجع خارجي جديد.

17- وطلبت اللجنة، التي لم تتلق تقرير المراجع الخارجي قبل اجتماعها، من المراجع الخارجي توضيحا عما لو تم إجراء أي مراجعات للأداء بالإضافة إلى مراجعات الامتثال؛ وما هي المجالات التي ظهرت فيها قضايا الضوابط الداخلية وما الذي تعنيه تعديلات المراجعة، وتوقيت عرض تقرير المراجعة.

18- وأوضح المراجع الخارجي بأن تركيز عمله يتمثل في ضمان امتثال القوائم المالية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفيما يتعلق بموضوع الضوابط الداخلية، فقد تم تذكير اللجنة بأن القضيتين اللتين تم تسليط الضوء

عليهما يتم التطرق لهما من قبل إدارة الصندوق بالفعل، وأن إجراء مراجعات للأداء ليست من ضمن اختصاصات المراجع الخارجي.

- 19- وقد أعلنت اللجنة أيضا بأن المراجع الخارجي سوف يصدر رأيا موقعا خاصا بالمراجعة بحلول 2 أبريل/نيسان 2012، في الوقت المناسب لعرضه على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان.
- 20- وعبرت اللجنة عن تمنياتها بأن يتم عرض الوثائق في وقت أبكر في المستقبل للسماح بالمزيد من المشاورات. واختتمت اللجنة قائلة بأنه وبناء على الأجوبة التي وفرتها الإدارة والعرض الذي قدمه المراجع الخارجي، ستعرض القوائم المالية على المجلس التنفيذي مع توصية بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

#### مكتب المراجعة والإشراف

- 21- عرض رئيس اللجنة هذا البند ودعا مدير مكتب المراجعة والإشراف لتقديم مساهمته.
- 22- تم إبلاغ أعضاء اللجنة بأن التقريرين المعروضين على اللجنة اليوم يوجزان أنشطة ونتائج مكتب المراجعة والإشراف لعام 2011. وعلى الرغم من أن عام 2011 شهد تدويرا كبيرا في موظفي المكتب، إلا أنه نجح في إيصال مخرجاته المتوقعة منه إلى حد كبير، وشهدت المراجعات التي غطت مجالات المخاطر العالية مثل الخدمات الاستشارية وأمن شبكة تكنولوجيا المعلومات، وأنشطة البرامج القطرية، وسرعة تنفيذ توصيات المراجعة تحسناً ملحوظاً. ومع إنشاء الدائرتين الجديدتين وهما دائرة العمليات المالية ودائرة خدمات المنظمة، ومع الإصلاحات التي يتم إدخالها على الموارد البشرية والإدارة المالية، ومع إصدار مبادئ توجيهية جديدة لسياسة الاستثمارات، فقد توفرت الأرضية لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية العالية في مجالات الموارد البشرية والإشراف المباشر والاستثمارات. وسيدعم جدول أعمال التغيير والإصلاح الجاري تنفيذ التوصيات الرئيسية ذات الأولوية العالية التي ما زالت عالقة خلال عام 2012.
- 23- وفي مجال التحقيقات فقد كان لدى المكتب أكبر عبء من القضايا التي يتوجب عليه معالجتها منذ أن بدئ بهذه الوظيفة. ومع تقليص عدد الموظفين في قسم التحقيقات، تمت الاستعانة بعدد من خبراء التحقيقات لتعزيز قدرة هذه الوظيفة، وللتطرق للتأخيرات المتراكمة. ومع أخذ هذا المعوق بعين الاعتبار فقد تم إيلاء الأولوية للحالات التي يترتب عليها تبعات فورية.
- 24- واستمر برنامج بناء القدرات الداخلية على المراجعة مع تقديرات وظائف المراجعة الداخلية في وزارتي الزراعة في موزامبيق وزامبيا، وندب مراجعين اثنين للعمل في مكتب المراجعة والإشراف لمدة ستة أشهر. ويعتمد الاستمرار في هذا البرنامج بعد شهر يونيو/حزيران على توفر التمويل من خارج الميزانية. وفي المرحلة الحالية، لا توجد أية مساهمات إضافية مما تم التعهد به لهذا النشاط تحديداً.
- 25- وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن التوصيات العالقة الخاصة بالمستشارين وما الذي تطرقت إليه الإدارة وما لم تتطرق إليه ولماذا؛ وإدارة المنح وزيادة عبء حالات التحقيقات.
- 26- وقد أوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف بأن بعض المجالات التي قام المكتب بمراجعتها في عام 2011 صنفت من قبل المكتب على أنها بحاجة للتحسينات أو أنها غير مرضية. وهي تتضمن مجالات أمن شبكة

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقود المؤسسية. وقد أخذت إدارة الصندوق بتوصيات مكتب المراجعة والإشراف وقامت بالفعل بتنفيذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تخفف من المخاطر الرئيسية المحددة.
- 27- وقد حددت المراجعة الخاصة بالاستشاريين الخطوات التي تم اتخاذها حتى تاريخه لتحسين العملية الإدارية والتعاقدية الرئيسية، ولكنهم وجدوا أن التحسينات في الكفاءة ما زالت عالقة، ولم تستكمل بعد، وبخاصة فيما يتعلق بأتمتة مأخذ وتخزين ومعالجة وإدارة بيانات الاستشاريين. وهو أمر بالغ الأهمية إذا أخذنا بعين الاعتبار الاستخدام المكثف للاستشاريين من قبل الصندوق في أنشطته الرئيسية. وتضمنت الإيضاحات الأخرى إمكانية مراجعة مكتب المراجعة والإشراف لعملية الموافقة على المنح (والتي لم تتضمن مراجعات منح مخصصة).
- 28- وفيما يتعلق بالتحقيقات، أوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف بأن الزيادة في عبء حالات التحقيقات النشطة لعام 2011 كان نتيجة للحالات التي لم تحل والتي رحلت من عام 2010. وجاء ذلك نتيجة لتقليص مستويات الموظفين عام 2010 والذي تفاقم بسبب الزيادة العامة في الحالات المبلغ عنها على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتعالج إدارة الصندوق مسألة معوقات موارد الموظفين.
- 29- وفي الختام، طلب رئيس اللجنة إعداد ورقة حول الإجراءات المتخذة أو المخطط اتخاذها من قبل الإدارة فيما يتعلق بإدارة الخدمات الاستشارية، وبصورة أكثر عمومية حول تكاليف وإجراءات وتقييم الخدمات الاستشارية. واقترح رئيس اللجنة، علاوة على ذلك، ألا يتم تكرار المعلومات في تقارير متعددة وأوصى بإدراج جدول ترد فيه التوصيات الرئيسية التي ما زالت عالقة. وقد أخذت اللجنة علماً بمعوقات موارد مكتب المراجعة والإشراف في مجال التحقيقات والإجراءات التي اتخذها المكتب والإدارة للتطرق لهذه القضية.
- 30- وقد اتفق أعضاء اللجنة مع مدير مكتب المراجعة والإشراف على عدم وجود حاجة لجلسة مغلقة لمناقشة ملاءمة آليات الإشراف الداخلية وتم إغلاق هذا البند.
- تحديث شفهي عن تنفيذ نهج التدفقات النقدية المستدامة**
- 31- أطلعت إدارة الصندوق لجنة مراجعة الحسابات على الخطوات المتخذة باتجاه تنفيذ المبادرة منذ آخر تحديث قدمته خلال دورة المجلس التنفيذي الرابعة بعد المائة، والتي كانت معظمها خطوات تنظيمية تضمنت تشكيل وحدة جديدة للتخطيط المالي وتحليل المخاطر، وتعيين موظف مختص في وضع نماذج للموارد مما هو قيد التنفيذ حالياً، والتخطيط لإيجاد نماذج متينة للمؤسسة. وقد أشارت الإدارة إلى وجود مرشح لشغل هذا المنصب يتمتع بخبرة مسهبة في هذا المجال، وأنه قد يلتحق بعمله خلال شهرين.
- 32- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة إيضاحات عن متى ستكون المخرجات واضحة للعيان في هذا المجال وفيما لو كان نهج التدفقات النقدية المستدامة سيحل محل سلطة الالتزام بالموارد مقدماً.
- 33- وأوضحت إدارة الصندوق بأن نهج التدفقات النقدية المستدامة سيحل في نهاية المطاف محل سلطة الالتزام بالموارد مقدماً، ولكن في الوقت الحالي سيتم تطبيق الطريقتين معاً. كذلك فقد أعلنت اللجنة بأنه وفي الفصل الثالث من عام 2012 سوف تكون الإدارة في موقع يسمح لها بإيضاح كيفية شكل هذا النموذج.
- 34- وأكد رئيس اللجنة على رغبتها في رؤية شيء ملموس بحلول الفصل الثالث من عام 2012. وتمت الإحاطة بهذا التحديث الشفهي.

### التقرير السنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق

- 35- عرضت إدارة الصندوق تقريرا سنويا يشير إلى أن الغاية من التقرير السنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق هي تزويد الهيئات الرئاسية في الصندوق باستعراض سنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية التي أجراها الصندوق، وتحديثا للمخاطر المؤسسية التي يواجهها. وقد تم إعلام اللجنة بمجال تركيز أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2011.
- 36- كذلك فقد تم إعلام اللجنة أيضا بأن إعادة تقدير منظومة المخاطر المؤسسية في الصندوق هو أحد الأنشطة الرئيسية الأخرى لإدارة المخاطر المؤسسية التي تم الشروع بها في يناير/كانون الثاني 2012 للأخذ بعين الحسبان التغييرات التي طرأت على البيئة التشغيلية للصندوق والأهداف والأولويات الجديدة المتفق عليها خلال مشاورات التجديد التاسع للموارد.
- 37- وقالت الإدارة أنه للتأكيد أكثر على هذا الجهد، سيتم تغذية عملية التخطيط متوسط الأمد في الصندوق بنتائج عملية منظومة المخاطر المؤسسية بحيث يتم ردها بإبلاغ داخلي منتظم عن تنفيذ خطط التخفيف من آثار هذه المخاطر.
- 38- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة استيضاحات عما إذا كانت مسائل التدليس والفساد في المشروعات التي يمولها الصندوق قد أخذت بعين الاعتبار في هذا الإطار كجزء من عملية الإشراف، وتم طلب معلومات أكثر عن التأخيرات في التعيينات التي وردت في الوثيقة، والفوارق بين المخاطر المالية والتنظيمية.
- 39- وأوضحت الإدارة بأن بعثات الإشراف يتم إيفادها حاليا بمعدل بعثة وربع في العام الواحد. وأما الاقتراح بإيفاد بعثتي إشراف على الأقل سنويا كإجراء للتخفيف من هذا الخطر فيعتمد على توفر الموارد. كذلك فإن الصندوق ينظر أيضا في التحرك أكثر نحو العمليات المستندة إلى المخاطر وغيرها من الكفاءات بحيث قد يعني ذلك أيضا عدم ضرورة إرسال بعثتي إشراف في السنة. وقد أعلمت اللجنة أيضا بأن هذه الوثيقة قد ناقشت تدني الروح المعنوية للموظفين والتي تم عزوها أساسا إلى انعدام اليقين الذي يحيط بعملية مراجعة الوظائف الحالية، ومن هنا الحاجة إلى استكمالها والإبلاغ عنها بصورة سريعة. وقد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتعيين الموظفين في الإدارة العليا للصندوق وعلى مستوى المدراء. وقد تم تخصيص قادة للتخفيف من آثار كل خطر من هذه المخاطر المؤسسية المحددة.

### التقارير المالية الاعتيادية التي تعرض على المجلس التنفيذي

- 40- تم إبلاغ اللجنة بأنه، وكما تقرر أثناء اجتماعها الحادي والعشرين بعد المائة المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، سيتم الاستغناء عن تقديم العروض الإفرادية للتقارير واستيعابها بدعوة أعضاء اللجنة للإدلاء بتعليقاتهم. إلا أن إدارة الصندوق دعيت لتوفير عرض سريع عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2011 ولإعطاء تحديث شفهي أمام اللجنة عن بعض مظاهر حافظة الاستثمارات لعام 2012.
- 41- وأعلمت إدارة الصندوق لجنة مراجعة الحسابات بأن حافظة الاستثمارات قد شهدت بعض التراجع بما يتماشى مع التوقعات السائدة، وأن صافي التراجع كان أساسا في التدفقات الخارجة للقروض والمنح. وازداد العائد لهذا العام بحدود 3.82 في المائة عما كان متوقعا. والسبب الرئيسي لذلك هو سياسة الاستثمار

الحصيفة التي تعني أن حافظة الاستثمارات كانت أساسا في السندات الحكومية ذات التصنيف AAA. وقد سلطت إدارة الصندوق الضوء على أن الهدف الأساسي من سياسة الاستثمار يتمثل في ضمان الأصول والإبقاء على السيولة الكافية. وما أن يتم الإيفاء بهذين الأمرين حتى يتم النظر في الحصول على عائد استثمار جيد. وتتوقع الإدارة أن يكون عائد الاستثمار في عام 2012 أقل مما كان عليه في عام 2011.

42- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة تحديداً للتجربة الأولى لنهج الاستثمارات المتنوعة والمزيد من المعلومات عن المكاسب والخسائر غير المحققة. بالإضافة إلى ذلك فقد تم السعي للحصول على إيضاحات حول النهج المتبع لمدد الاستثمارات، وعن أساس تحديد مستوى الأتعاب التي تدفع لمدراء الاستثمار. كما أثير تعليق عن الفرق بين المبلغ الوارد كإجمالي لتعهدات المساهمات في التجديد الثامن لموارد الصندوق في الورقة التي قدمت للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2011 والمبلغ المعروض على الاجتماع الحالي للجنة مراجعة الحسابات.

43- وأوضحت إدارة الصندوق بأن الحافظة المتنوعة الجديدة لم يتم ترسيخها بعد، وبالتالي فإن آثارها غير معروفة. كذلك فقد أطلعت اللجنة على بيع سندات برتغالية مما أدى إلى تقليل الخسائر عما كان متوقعا. وأوضحت الإدارة أيضا بأن اختيار مدراء الاستثمار يستند إلى التقييمات التقنية والتجارية وأن العملية شفافة وبتنافسية. كذلك ستتم إعادة استدراج طلبات العروض بصورة متكررة.

44- وفيما يتعلق بالفرق الخاص بمبلغ إجمالي تعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق، فقد قالت الإدارة بأنها سوف تجيب عن تساؤل أعضاء اللجنة عن طريق المراسلة.

45- وأعلمت اللجنة بأن التعهدات للتجديد التاسع لموارد الصندوق هي بحدود 1.035 مليون دولار أمريكي بتاريخ 22 مارس/آذار 2012.

#### تحديث شفهي عن التقدم المحرز في تطوير نظام القروض والمنح

46- عرضت إدارة الصندوق تحديداً عن التقدم المحرز منذ اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الحادي والعشرين بعد المائة الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

47- وقد تم إعلام اللجنة بالتقدم المحرز في عملية التوريد والذي انطوى على إجراء شطب طلب اقتراحات، وبالتالي التعاقد المباشر مع Oracle Italia. وقد تم التوقيع على الرخصة والعقود الاستشارية مع Oracle Italia بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، وتم إبلاغ اللجنة بالعناصر التعاقدية الأساسية لاقتراح مارس/آذار 2011 مقارنة باقتراح ديسمبر/كانون الأول 2011. وعرضت إدارة الصندوق آخر إسقاطات للتكاليف فيما يتعلق بالتكاليف الرأسمالية الموافق عليها للمشروع والبالغة 15.7 مليون دولار أمريكي، وأعلمت اللجنة بأن نهج تنفيذ المشروع الجديد يتوقع أن يؤدي إلى وفورات بحدود 10 في المائة تقريبا. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف المتكررة الجارية هي 1.1 مليون دولار أمريكي سنويا عوضا عما كان متوقعا أساسا وهو 1.7 مليون دولار أمريكي.

48- وتم تزويد اللجنة بمخطط للمشروع الذي سينفذ على مرحلتين؛ وكذلك تم عرض المخطط الزمني لتنفيذ المشروع الذي يظهر البداية الفعلية للمرحلة الأولى في مارس/آذار 2012 مع استكمالها وإطلاقها الذي يتوقع أن يكون في أبريل/نيسان 2013. أما المرحلة الثانية فيتوقع أن تبدأ قبيل نهاية المرحلة الأولى.



49- وتضمنت التعليقات الواردة من الأعضاء طلب إيضاحات عن التغييرات في العقد عن العقد السابق، وفيما لو كان الإطار الزمني والتكاليف قد تغيرت مع العقد الجديد، وفيما لو كان تغير النطاق يؤثر على التكاليف، وما هي المخاطر، إن وجدت، المتعلقة بقضايا التوقيت أو تجاوز التكاليف.

50- وقد أعلمت الإدارة اللجنة بأن تنفيذ المشروع سيكون أسرع مما كان متوقعا له أصلا. لذلك وعلى الرغم من بعض التأخيرات البسيطة التي تمت مواجهتها في مرحلة التعاقد، يبقى الإطار الزمني كما كان مخططا له أصلا. وفيما يتعلق بالتكاليف، فقد أكدت الإدارة مجددا على أنه من المتوقع حاليا أن تكون تكاليف المشروع أقل بحدود 10 في المائة مما كان متوقعا في مرحلة سابقة حتى مع النهج المتدرج الحالي. وأشارت الإدارة إلى أن مخاطر تجاوز التكاليف لا يمكن إلغاؤها تماما، وتم التأكيد للجنة على أنه ليست هناك أية أطراف سائبة تعاقدية لأن الصندوق خاضع للحماية القانونية بموجب الإتفاقية الإطارية الحالية.

### مسائل أخرى

51- ناقشت اللجنة مسألة الأماكن المخصصة لوقوف السيارات في المرآب تحت بند مسائل أخرى استجابة لتساؤل طرحه عضو فيها في بداية الاجتماع.

52- وأوضحت الإدارة أن الصندوق لا يطلب مقابلا عن استخدام مواقف السيارات، وأن الحافلة تستخدم لتسيير خدمة الباص المكوكي بين مقر الصندوق ومحطة المترو، كذلك فإنها تستخدم لدعم مبادرة تخضير الصندوق.

53- وعبرت اللجنة عن تقديرها للخدمة الموفرة للموظفين، وأحاطت علماً بالممارسة الحالية، وطلبت أن يتم توفير أماكن لوقوف سيارات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي على أساس مشابه بحيث يتم استيعاب متطلبات المجلس.

54- ومن الأمور الأخرى التي تم طرحها تحت مسائل أخرى تلك المتعلقة بوثيقة ترتيبات استضافة الآلية العالمية (الوثيقة EB 2012/105/R.44). ويعد الاعتراف الموجز بالتبعات المالية المحتملة الواردة في هذه الوثيقة، وافقت اللجنة على الطلب من المجلس التنفيذي عند الإشارة لهذا البند النظر في المظاهر المالية لهذه القضية. ومن ثم سيتم إضافة هذا البند إلى جدول أعمال اللجنة في اجتماعها القادم في يونيو/حزيران. وتحققا لهذه الغاية، فقد أوصت اللجنة أيضا بأن يؤجل المجلس التنفيذي النظر في هذا البند حتى تنتهي اللجنة من مداولاتها.

55- وعند اختتام الاجتماع، ودعت اللجنة ممثل النمسا الذي لن يشارك فيها بعد الآن كعضو فيها، وشكرته على سنوات عديدة من الخدمة فيها.